



النشرة اليومية للاتحاد UAC DAILY MONITOR

٢٧ آذار (مارس) ٢٠١٨ نشرة يومية إلكترونية تصدر عن اتحاد الغرف العربية

■ نمو الناتج المحلي المصري 5.3 في المئة



إلى ذلك، نما الناتج المحلي المصري خلال الربع الثاني من السنة المالية الحالية 5.3 في المئة، وذلك مقارنة بمعدل نمو بـ5.2 في المئة خلال الربع الأول من العام المالي الحالي. كذلك انخفضت معدلات البطالة في الربع الثاني إلى 11,3 في المئة مقارنة مع 11,9 في المئة خلال الربع الأول، مسجلاً بذلك أدنى مستوياته منذ عام 2011.

ومنذ نوفمبر (تشرين الثاني) 2016 خفضت مصر قيمة عملتها الجنيه وألغت الحد الأقصى للتحويلات بالنقد الأجنبي والقيود المفروضة على العملة الصعبة للمستوردين وخفضت الدعم على الوقود المحلي وزادت ضريبة القيمة المضافة. ومنذ تحرير سعر صرف الجنيه في الثالث من نوفمبر 2017، تراجعت العملة المصرية من 8.8 جنيه للدولار إلى 17.7 جنيه في الوقت الحاضر، بينما ارتفع المؤشر الرئيسي للبورصة المصرية بما يزيد على 70 في المئة.

الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الدولة بحوالي 2.7 مليار درهم لتبلغ 38 مليار درهم.

وارتفع مجموع الصادرات 68.1 مليار أو 6.3 في المئة، في حين تراجعت تحويلات القطاع العام للخارج بشكل طفيف، بالمقابل ارتفعت تحويلات القطاع الخاص للخارج نتيجة لزيادة تحويلات العاملين، ما تسبب في زيادة صافي التحويلات إلى الخارج في العام الماضي بقيمة 7.9 مليار درهم مقارنة مع 2016.

ناشد رئيس الاتحاد العام للغرف التجارية المصرية أحمد الوكيل منتسبي الغرف التجارية في كافة ربوع مصر الإدلاء بصوتهم في الانتخابات الرئاسية "لنفتح جميعاً صفحة جديدة من تاريخ مصر من أجل مستقبل أفضل لأبنائنا".

وأكد الوكيل أنّ "خروج الملايين من أبناء مصر الاوفياء لانتخاب رئيساً للجمهورية، كما خرجوا يوم 30 يونيو منادين بتصحيح المسار، وكما خرجوا للاستفتاء على الدستور، سيضع الأساس القوي لمستقبل مصر، ليس فقط للمستقبل السياسي، ولكن وهو الأهم، مستقبل مصر الاقتصادي، لتعود الاستثمارات والسياحة أفضل مما كانت، لتخلق فرص عمل كريمة للمواطن المصري في بلده".

وأوضح الوكيل أنّ "كافة الهيئات الدولية والعلمية الراصدة للموقف في مصر قد أكدت أن عودة الثقة في الاقتصاد المصري مشروطة بنتائج الانتخابات من ناحية عدد المشاركين والذي سيؤكد عودة الاستقرار إلى مصر وهو الشرط الأساسي لتلك الثقة".

■ الإمارات: ارتفاع فائض الحساب الجاري

كشف مصرف الإمارات المركزي، عن ارتفاع فائض الحساب الجاري من 48.5 مليار درهم في 2016 إلى 101 مليار درهم في 2017 بما يعادل 7.3 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي. ويعود السبب في الارتفاع إلى زيادة فائض الميزان التجاري المرتبط بتطورات أسعار النفط وتحسن النشاط الاقتصادي، إضافة إلى ارتفاع دخل الاستثمار وانخفاض عجز ميزان الخدمات.

وارتفع صافي دخل الاستثمار، حيث سجل تدفقاً إلى الداخل بقيمة 10.2 مليار درهم في 2017 نتيجة لارتفاع الفائدة والنفط، أما بالنسبة للتحويلات فسجلت اتجاهات مغايرة. كذلك ارتفعت الاستثمارات الأجنبية المباشرة بدعم الاستعداد لمعرض "إكسبو 2020 دبي"، وسجل ارتفاع طفيف في تدفقات الاستثمار المباشر إلى الخارج بقيمة 1.6 مليار درهم في 2017 نتيجة زيادة في



■ الحكومة التونسية تقر خطة اقتصادية – اجتهافية لدعم النمو



وإحداث فرص عمل جديدة. ووعده رئيس الحكومة التونسي يوسف الشاهد، بالخروج من الأزمة الاقتصادية الحالية وتحقيق الانتعاش الاقتصادي، مطالباً مختلف الأطراف السياسية والنقابية بدعم خطط الحكومة الهادفة إلى استعادة عدد من التوازنات المالية العمومية.

كشفت الحكومة التونسية عن برنامج اقتصادي واجتماعي جديد، حددت من خلاله مجموعة من الإجراءات والآليات التي ستمثل خلال المرحلة المقبلة "خارطة طريق" لعملها حتى 2020. ويهدف البرنامج إلى الحفاظ على مستوى مستدام من عجز الموازنة والدين الخارجي، والتحكم في معدلات التضخم الجامحة، والإصلاح الهيكلي للمالية العمومية واستقرار الدين العمومي.

وتتطلع الحكومة للحد من عجز الموازنة خلال العام الحالي عند 4.9 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، مقابل 6 في المائة مقدرة للعام الماضي. كذلك تهدف الخطة إلى الحد من نمو ميزانية الأجرور بحيث تكون عند مستوى 12 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي، ومراجعة منظومة الجباية لإرساء نظام جبائي عادل، ودفع الاستثمار المحلي والأجنبي، ومقاومة ظاهرة التهريب والتجارة الموازية وإرساء أرضية وطنية للحماية الاجتماعية، ودعم التشغيل

■ "النقد الدولي" يطالب الجزائر بإصلاحات جذرية



ويوصي الصندوق لمعالجة الخلل المالي، بالاستعانة بمجموعة خيارات التمويل، منها إصدار سندات دين محلية بأسعار السوق، وعقد شراكات بين القطاعين العام والخاص، وبيع بعض أصول الشركات العامة ومنها "سوناتراك" النفطية الضخمة.

أعلن صندوق النقد الدولي عن أنّ الجزائر تواجه تحديات مهمة يفرضها هبوط أسعار النفط منذ 4 سنوات، حيث تباطأ خلالها النمو وزادت الصعوبات المالية بتدني المخزون النقدي إلى 96 بليون دولار نهاية العام الماضي، من أجل تمويل عجز الميزان التجاري بعد تراجع عائدات النفط، ما اضطرها إلى تشديد القيود على الاستيراد لوقف نزيف العملات الصعبة.

ووفقاً للصندوق فإنّ الهدف المزدوج المتمثل بتحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي والعمل على بلوغ نمو أكثر استدامة واحتواء كل شرائح المجتمع باعتماد سياسات قصيرة المدى، ينطوي على أخطار ويعوّق التوصل إلى هذه الأهداف، ويوصي إلى فريق عمل الحكومة بضبط الأوضاع المالية العامة لتعديل مستوى الإنفاق، بما يتلاءم مع انخفاض مستوى الإيرادات بوتيرة متدرجة، من دون اللجوء إلى التمويل النقدي من البنك المركزي.

■ ارتفاع تحويلات الأردنيين في الخارج 3 في المئة



في الأردن تشكل نحو 10 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي، حيث يبلغ عدد المغتربين الأردنيين نحو مليون شخص، غالبيتهم في دول الخليج العربي.

ارتفعت تحويلات الأردنيين العاملين في الخارج بمقدار 17.1 مليون دولار وبما نسبته 3 في المئة لتبلغ 577.2 مليون دولار منذ بداية العام الحالي حتى نهاية فبراير (شباط)، مقارنة بـ 560.4 مليون دولار للفترة ذاتها من العام 2017 المنصرم.

وبحسب البنك المركزي الأردني، ارتفع إجمالي تحويلات العاملين بنسبة 2 في المئة على المستوى الشهري، لتصل إلى 269 مليون دولار في فبراير (شباط) من العام الحالي مقارنة بمستواها المسجل خلال الشهر ذاته من العام الماضي، والبالغ 263.8 مليون دولار.

وتعتبر تحويلات الأردنيين العاملين في الخارج أحد أهم الروافد المالية للاقتصاد الأردني نظراً إلى دورها في زيادة الناتج المحلي الإجمالي وتحريك مختلف الأنشطة الاقتصادية وتعزيز الاحتياطات من العملات الصعبة. ووفق البنك الدولي، فإن تحويلات المغتربين